العلاقات التركية-الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل

سامح عباس - أحمد الغريب

ملخص

ظلت العلاقات التركية-الإسرائيلية، لعقود طويلة يمكن توصيفها بأنها علاقات إستراتيجية، تحقق مصالح الدولتين على المستويين الإقليمي والدولي وإن شابها من آن لآخر فترات ومراحل توتر، كان ذروتها ما حدث عام 2010 عقب تفاقم أزمة سفينة المساعدات الإنسانية التركية «مرمرة» التي كانت في طريقها لكسر الحصار الغاشم المفروض على قطاع غزة الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك ظل الحديث المتواصل عن كيفية تحسين العلاقات بين البلدين قائماً من دون انقطاع نظرًا لما لها من أهمية إستراتيجية للجانبين التركي والإسرائيلي على حد سواء، بغض النظر عن طبيعة المواقف والرؤى السياسية والعقائدية لصانعي القرار... تناقش هذه الدراسة عدة نقاط مفصلية في هيكل العلاقات التركية-الإسرائيلية، بدءًا من الحديث عن صعود وهبوط العلاقات في عهد حكومة أردوغان، ثم استبيان واقع العلاقات وطبيعة التحولات الطارئة، وما شهدته المرحلة الأخيرة من تنمية في مسار العلاقات الإسرائيلية – التركية، دوافع استعادة العلاقات والبعد الأمريكي في قرار استعادة العلاقات، وتناول مسارات المستقبل المتوقعة والتي تتراوح بين مسار تحسن العلاقات أومسار استمرار التوتر، وأخيرًا الحديث عن النتائج التي كان بالإمكان الوصول إليها.

صعود وهبوط

منذ صعود حزب العدالة والتنمية، ممثلًا عن تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية تآكلًا تدريجيًّا ومستمرًّا ازدادت حدته عامًا بعد آخر. إلى أن تغيرت طبيعة تلك العلاقات، من علاقات ود وتحالف، كانت سائدة بين الدولتين لعقد كامل قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، إلى علاقات جفاء وتباعد، ولاسيّما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009. فقد أدخل هذا العدوان العلاقات بين الدولتين في مرحلة جديدة، اتسمت بالتوتر السياسي، وبازدياد حدة ووتيرة انتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة، إذ ما انفك قادة تركيا، وخاصة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، يهاجمون السياسة

رؤية تركية
2014 - 10
88 - 63

الإسرائيلية وينتقدونها بشدة كلما أتيح لهم أوسمحت لهم الفرصة بذلك.

ثم شهد عام 2010 مزيدًا من التدهور في العلاقات السياسية بين الدولتين بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية في مايو 2010، وهو متجه إلى غزة، وقتله تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركية. وقد أثر هذا الاعتداء بشدة في العلاقات الإسرائيلية – التركية وأدخلها في طور جديد من التوتر السياسي الشديد والخصومة المكشوفة. وطالبت تركيا من إسرائيل بعد الاعتداء الإسرائيلي، بثلاثة مطالب محددة وواضحة:

أولًا، تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا.

ثانيًا، دفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك.

ثالثًا، فك الحصار عن قطاع غزة.

حيث ربطت تركيا بين استجابة إسرائيل لهذه المطالب الثلاثة ومستقبل العلاقات بين الدولتين، وأكدت أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذه المطالب فإن تركيا ستتخذ جملة من الخطوات ضد إسرائيل لمعاقبتها على جريمة قتل مواطنيها التسعة واعتدائها على أسطول الحرية في المياه الدولية(1).

كان لمسألة وجوب تقديم إسرائيل اعتذارًا لتركيا بالغ الأثر في القرار الإسرائيلي فيما يتعلق بكيفية إعادة العلاقات مع أنقرة لمسارها السابق، إذ أيّد الاعتذارَ طيف واسع من النخب في إسرائيل شمل عددًا من الوزراء وكذلك المؤسسة الأمنية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية. وقد بلورت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بالاشتراك مع وزارة العدل الإسرائيلية تقدير موقف، دعتا فيه إلى التقدم بصيغة اعتذار من شأنها أن تنهي الأزمة مع

تركيا وتمنع أطرافًا تركية من تقديم دعاوى قانونية ضد ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي، وأيّد كذلك المستشار القضائي للحكومة «يهودا فاينشتاين» قيام إسرائيل بالاعتذار إذا ما التزمت تركيا بعدم تقديم دعاوى قانونية ضد ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي، وطرح المؤيدون للاعتذار مجموعة من الاعتبارات أهمها(2):

1. أن تركيا دولة محورية في الشرق الأوسط، ويزداد نفوذها ودورها في المنطقة عامًا بعد آخر، وهناك مصلحة إسرائيلية عليا في الحفاظ على علاقات جيدة معها. صحيح أن الاعتذار لن يعيد العلاقات مع تركيا إلى ما كانت عليه، ولكنه يساهم مساهمة أساسية في وقف تدهور هذه العلاقات وفي إنهاء حالة التوتر السياسي بين البلدين، ويفتح المجال لفتح صفحة جديدة للعلاقات بين الدولتين يتم فيها تطوير العلاقات بينهما على أساس المصالح المشتركة.

2. إن العلاقات الإسرائيلية التركية ليست علاقات ثنائية فقط وإنما هي علاقات ثلاثية تشكل الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة الضلع الثالث فيها. والولايات المتحدة الأمريكية معنية جدًّا في وضع حدّ للأزمة القائمة بين أهم حليفين لها في المنطقة.

3. دأبت إستراتيجة إسرائيل عبر العقود المنصرمة على الحفاظ على علاقات جيدة مع واحدة على الأقل من الدول المحورية في الشرق الأوسط وهي: تركيا وإيران ومصر والسعودية. وقد فقدت إسرائيل نظام مبارك وباتت علاقة إسرائيل مع مصر ما بعد الثورة غير واضحة وغير مستقرة، وهناك مواجهة مع إيران، ولا تكاد تكون لها أيّ قنوات

العلاقات الإسرائيلية التركية ليست علاقات ثنائية فقط وإنما هي علاقات ثلاثية تشكل الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة الضلع الثالث فيها

اتصال مع السعودية. لذلك ينبغي العمل على تحسين العلاقات مع تركيا قدر الإمكان.

4. يستلزم تطور أحداث الربيع العربي، ولاسيما في سوريا، الحفاظ على حد أدنى من العلاقات السليمة مع تركيا. فالمنطقة تشهد منعطفات إستراتيجية مهمّة، تضع أمام إسرائيل تحديات ومخاطر جسامًا. وإسرائيل في هذه الظروف ليست بحاجة إلى أعداء جدد، ولاسيّما أن تركيا دولة محورية وعضو في حلف الناتو.

5. منع تقديم دعاو قانونية ضد ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي، مقابل تقديم الاعتذار ودفع التعويض.

6. لا يوجد ضمان ألا تتدهور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين في حال استمرار إصرار إسرائيل على عدم الاعتذار واستمرار تفاقم الأزمة بين الدولتين.

على ضوء هذه الاعتبارات كان القرار الإسرائيلي بالتوجه من جديد صوب أنقرة والعمل على استرضائها بأي طريقة، والتقدم بمبادرة لحل الأزمة العالقة بين الجانبين، وهو ما كشف عنه نائب رئيس الوزراء التركي بولند أرينج في مارس 2014، عبر إعلانه عن تلقي تركيا نصًّا توافقيًّا في شهر فبراير 2014 تقدمت به إسرائيل لحل الأزمة بين

الجانبين(3)؛ وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، في حينه أن بولند أرينج توقع أن الاتفاق مع إسرائيل حول تعويض عائلات الأتراك الذين قتلوا في 2010، سيوقع بعد الانتخابات البلدية التركية في 30 مارس 2014 – لم يوقع حتى الآن–، مشيرة إلى تصريحات أرينج لصحيفة «حرييت» التركية وقوله: «لقد تلقينا نصًا توافقيًا الشهر الماضي، وبعد الانتخابات ستكون مهمتنا الأولى صياغة قضية التعويضات على شكل وثيقة قانونية»، حيث من المتوقع أن يتيح الاتفاق إعادة سفراء الجانبين وتحسين العلاقات المتبادلة.

وهناك عنصر آخر أسهم في دفع تل أبيب لتقديم اعتذار رسمي لأنقرة، وهو قيام إسرائيل في أكتوبر عام 2011 بتقديم اعتذار رسمي للسلطات المصرية عن قيامها بقتل خمسة من رجال الشرطة المصرية عن طريق الخطأ على الحدود بين البلدين، في المقابل حفز الاعتذار الاسرائيلي لمصر الحكومة التركية أكثر على ضرورة تقديم إسرائيل اعتذارًا رسميًّا على غرار الاعتذار لمصر.

على أيّ حال فإن لم يتم التوقيع حتى الآن على اتفاق المصالحة بين تركيا وإسرائيل، فهناك اتصالات على أعلى مستوى بين الجانبين تجري على قدم وساق، وتلعب فيها واشنطن بشكل مباشر دورًا بارازًا لتنسيق الموقف وإعادة الأمور لما كانت عليه قبل مايو 2010، وحتى في عمق توتر العلاقات بين الجانبين ظل التعاون بين أنقرة وتل أبيب قائمًا، على اعتبار أنه تعاون يستند إلى اتفاقيات تعود بالنفع على مصالح كلا الطرفين.

لا يمكن إغفال ما أصاب العلاقات التركية-الإسرائيلية من تدهور ودخولها في مرحلة من التوتر السياسي، وصل لذروته في قرار سحب تركيا سفيرها من إسرائيل، حيث بدا واضحًا وجليًّا أن العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصحبت في حالة من التصادم

واقع العلاقات وطبيعة التحولات

بطبيعة الحال لا يمكن إغفال ما أصاب العلاقات التركية–الإسرائيلية من تدهور ودخولها في مرحلة من التوتر السياسي، وصل لذروته في قرار سحب تركيا سفيرها من إسرائيل، حيث بدا واضحًا وجليًّا أن العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصحبت في حالة من التصادم، ومع ذلك ظل هناك تعاون قائم بين الجانبين في كثير من المجالات.

فعلى مستوى العلاقات العسكرية – الأمنية والصفقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا، فقد وصلت إلى أدنى مستوى لها بعد العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة، تمثلت فيما يلي:

- قررت تركيا وقف المناورات العسكرية السنوية مع تل أبيب.
- إلغاء جميع الصفقات العسكرية بين البلدين، من بينها قرار تركيا تجميد لما لا يقل عن اثني عشر مشروعًا دفاعيًّا مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاق بقيمة 5 مليارات دولار لشراء دبابات ومبيعات عسكرية قيمتها 800 مليون دولار لطائرات دوريات وطائرة رادار للإنذار المبكِر.

يرجع تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي كجزء من حالة تلاق إستراتيجي متنام. وقد تعزز التبادل التجاري وتعمق بفضل سلسلة من الاتفاقات الثنائية التي فتحت الأسواق التركية والإسرائيلية على بعضها

• وضع حدٍّ للعلاقات المخابراتية – الأمنية التي كانت قد بدأت سريًّا في عام 1957. وكانت نقطة التحول في العلاقات المخابراتية بين الدولتين عندما عين أردوغان في يوليو 2010 مستشاره لشؤون إيران، هاقان فيدان، المعروف وفق ما ذكر العديد من المسؤولين الإسرائيليين بتعاطفه مع إيران، رئيسًا للمخابرات الخارجية التركية. وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، في حينه عن قلقه الكبير من تعيين، فيدان، رئيسًا للمخابرات التركية قائلًا: «توجد لنا أسرار كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، ومجرد التفكير بأن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للاطلاع عليها مقلق للغاية»(4).

لكن تلك الصورة القاتمة وإن كانت صحيحة إلا أنه ظل هناك تواصل من آن لآخر بين أنقرة وتل أبيب، كذلك كان من الملاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت خلال السنوات الثلاث الماضية حالة من الازدهار، على عكس المتوقع.

يرجع تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي كجزء من حالة تلاق إستراتيجي متنام. وقد تعزّز التبادل التجاري وتعمق بفضل سلسلة من الاتفاقات الثنائية التي فتحت الأسواق التركية والإسرائيلية على بعضها. وتشمل الاتفاقيات إبرام اتفاقية التجارة الحرة عام 1996، واتفاقية منع الازدواج الضريبي عام 1997، واتفاقية الاستثمار الثنائي عام1998. وقد بشّرت هذه الاتفاقيات بعصر من تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية. وبالفعل شهدت التجارة المتبادلة بين الدولتين طفرة ملحوظة انطلقت من 449 مليون دولار في عام 1996 لتتجاوز 2.1 مليار دولار في عام 2002. وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6٪ سنويًّا، خلال الفترة من 2002 إلى 2008.

المفاجئ أن الأزمة الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب، لم تُترجم إلى أزمة اقتصادية. فعلى سبيل المثال المقاطعة التي أعلنت عنها سلاسل المتاجر الإسرائيلية العديدة في أعقاب حادث أسطول الحرية. ظلت الصادرات التركية من منتجات الخضروات ثابتة منذ عام 2007، كما تضاعفت صادرات الأغذية المجهزة والمشروبات والتبغ بين 2007 و2011. وخلال الفترة من 2010 إلى 2011، شهدت التجارة زيادة بنسبة 30.7٪، متجاوزة بشكل كبير النمو الحاصل في أثناء أوج تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية. ورغم هذه الاضطرابات يبدو أن العلاقات الاقتصادية ستتعمق بشكل أكبر على المدى الطويل، وذلك لسببين:

1. لا تزال كافة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية سارية المفعول بقوة.

2. لا يبدو أن أيًّا من الطرفين متحمس لإعاقة اتجاه التجارة الثنائية المزدهرة.

في أعقاب حادث أسطول الحرية، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن نيته قطع كافة العلاقات مع إسرائيل، بما في ذلك العلاقات التجارية. لكن أنقرة قامت سريعًا بتصحيح ذلك البيان، وأضافت بأنه لن يتم خفض العلاقات التجارية. وعلى نحو مماثل، عندما أعلن بيت استثماري إسرائيلي عن خططه للخروج باستثماراته من تركيا، وحث رئيس «غرفة التجارة الإسرائيلية» الشركات على الإحجام عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تضر بالعلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل.

صنّفت «رابطة الصناعة والأعمال التركية» إسرائيل شريكًا استثماريًا محل أولوية، حيث أكدت مميزات الربط بين الأرض والعمالة التركية مع الاقتصاد الإسرائيلي المبتكر

ويرى بعض المحللين أن التردد المتبادل تجاه قطع العلاقات التجارية أمر مفهوم، ولاسيّما في ضوء المناخ الاقتصادي العالمي. ففي النهاية، يدين كلا البلدين بالكثير من نموهما خلال السنوات الأخيرة إلى ازدهار الصادرات التي يبعت حصة كبيرة منها في الأسواق الأوروبية. وهذا يعني أن كلا البلدين معرض للتأثر بتراجع التعافي الاقتصادي الأوروبي. ومن شأن تعزيز العلاقات التجارية الثنائية أن يعوض بعضًا من ذلك التراجع، ولاسيّما على الجانب الإسرائيلي، حيث شكلت تركيا سادس أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية في عام 2011، ويمكن أن ترتقي مع استمرار ضعف الأسواق التقليدية الإسرائيلية.

كما تمثل إسرائيل أهمية بالنسبة لتركيا. فمن حيث الأحجام، فإن السوق الإسرائيلية صغيرة، لكنها تمثل فرصًا هائلة للمنتجين الأتراك للارتقاء في سلسلة القيمة. ففي مارس2012، صنّفت «رابطة الصناعة والأعمال التركية» إسرائيل شريكًا استثماريًّا محل أولوية، حيث أكدت مميزات الربط بين الأرض والعمالة التركية مع الاقتصاد الإسرائيلي المبتكر. ويمكن العثور على مثال كاشف لهذه الاحتمالات في مدينة بورصة، حيث تقوم شركات التصنيع التركية بتجميع السيارات الكهربائية كجزء من مشروع مشترك مع شركة «بيتر بليس» الإسرائيلية. وبفضل هذا المشروع تُنتِج تركيا حاليًّا سيارتها الكهربائية الأولى باستخدام التقنية التي لم يكن من السهل على الأتراك تطويرها بمفردهم(5).

فيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال فترة التوتر بينهما، كشف البيان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية منتصف عام 2013 عن ارتفاع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام الماضي بنسبة 56% قياسًا بذات الفترة الزمنية من عام 2012، إذ كشف عن أن حجم الاستيراد التركي من بضائع وسلع إسرائيلية في الفترة الزمنية المذكورة 1.2 مليار دولار، وهذا وضعها في موقع ثالث أكبر مستورد

للبضائع الإسرائيلية وثالث أهم هدف للبضائع الإسرائيلية، وفقًا لمعطيات معهد الصادرات الإسرائيلي الذي نشر المعطيات المتعلقة بتركيا وحجم التبادل التجاري معها ليؤكد من جانبه أن العلاقات بين الجانبين قائمة ولم تتأثر بالمناخ السياسي المتدهور بين أنقرة وتل أبيب(6).

تنمية العلاقات الإسرائيلية – التركية:

على الرغم من ضبابية المشهد السياسي بين الجانبين التركي والإسرائيلي، إلا أنه كان من اللافت للنظر أن هناك محاولات مستمرة من قبل أطراف وَجِهات إسرائيلية عديدة من بينها جهات غير محسوبة على الحكومة الإسرائيلية، الهدف منها بحث سبل إعادة العلاقات، بل وتعزيز ما هو قائم منها، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى النشاط الذي يمارسه معهد «ميتفيم «Mitvim» الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، إذ ظل يلعب دورًا في محاولات الدفع بالعلاقات الإسرائيلية – التركية وتطويرها، ولاسيّما بعد إعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في 5 سبتمبر 2011، التعليق الكامل للعلاقات العسكرية والتجارية مع إسرائيل، ردًّا على إصرارها رفض تقديم اعتذار لأنقرة، كما برز نشاط المسؤولين والعاملين في المركز طوال فترة تراجع العلاقات الإسرائيلية – التركية، إذ كان هناك حرص على وجود اتصالات دورية مع نظرائهم في مراكز الدراسات التركية، كما استمر خبراء المعهد في نشر مقالات الرأي والتحليلات في وسائل الإعلام الإسرائيلية والتركية، فضلًا عن تنظيم لقاءات مشتركة ومؤتمرات بحضور النخب السياسية والدبلوماسية ذات الصلة بملف العلاقات بين الجانبين، وفي هذا الصدد هناك مشروع خاص قائم بذاته ضمن مشروعات المركز يحمل اسم (فرصة للتغيير) تم الشروع في تنفيذه منذ عام 2011 بالتعاون مع مؤسسة «فريدريخ إيبيرت» الألمانية بهدف البحث عن السبل الكفيلة بإعادة تقويم العلاقات مع أنقرة، ليس فقط لما لها من أهمية إستراتيجية، لكن لما لها من دور أساسي في لعب دور بارز في الدفع بعلاقات إسرائيل الإقليمية، وإيجاد قنوات إتصال تساعد في تحقيق هذا الهدف،

كشف البيان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية منتصف عام 2013 عن ارتفاع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام الماضي بنسبة 56% قياسًا بذات الفترة الزمنية من عام 2012

كما عقد المركز لقاءات دورية خلال السنوات الثلاث الماضية تم خلالها إصدار أوراق عمل الهدف منها مساعدة صانع القرار الإسرائيلي في اتخاذ موقف واضح تجاه تركيا، كما أوصى بتوقيع اتفاقيات شراكة مع مراكز أبحاث تركية، وجرى بالفعل التوقيع على اتفاق تعاون مع مركز (GPOT Center) ومقره إسطنبول، وتم التنسيق بين المركزين على تدشين حوار سياسي بين خبرائهما لإعداد قراءة مشتركة بشأن ثورات الربيع العربي وإيجاد الروابط والمصالح المشتركة التي تجمع البلدين وإمكانية تحسين العلاقات بينهما.

كذلك جرى تنظيم لقاءات عديدة بين مسؤولين وشخصيات من الجانبين، وشارك فيها شخصيات تركية رفيعة المستوى من بينهم صحفيون كبار وجنرالات متقاعدون في الجيش التركي، وتم إطلاع صناع القرار في إسرائيل في حينه على نتائج هذه اللقاءات، كما حظيت نتائج اللقاءات بمتابعة مهمّة في وسائل الإعلام التركية، كما عقد في شهر فبراير 2013 لقاء إسرائيلي – تركي بمشاركة مؤسسة «فريدريخ إيبيرت» لتبادل الأفكار بشأن توطيد التعاون بين منظمات المجتمع المدني في البلدين والعمل على إزالة أسباب التوتر التي تعترض سبيل العلاقات بين الجانبين بهدف المضي قدمًا نحو تعاون بناء بين الجانبين(7).

وكذلك كان هناك العديد من الجهات الإسرائيلية ذات الصلة والمعنية بمتابعة ملف العلاقات الإسرائيلية – التركية، وتقوم من جانبها بطرح رؤى وأفكار من المؤكد أنها أسهمت طوال الفترة الأخيرة بقدر كبير في تذليل العقبات أمام الجانبين والتفاهم على وضع حد للخلاف القائم.

دوافع استعادة العلاقات

جاء قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالاستجابة إلى المطالب التركية كافة، وإعلانه في بيان رسمي اعتذاره إلى نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، عبر اتصال هاتفي في 22 مارس 2013، تعهّد فيه بدفع التعويضات اللازمة إلى أهالي الضحايا من المواطنين الأتراك، وتخفيف الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة، لتنتهي فترة القطيعة بين البلدين. وأفضى الاعتذار الإسرائيلي إلى بروز اتجاهات متناقضة وتحليلات متباينة

كان هناك العديد من الجهات الإسرائيلية ذات الصلة والمعنية بمتابعة ملف العلاقات الإسرائيلية – التركية، وتقوم من جانبها بطرح رؤى وأفكار في وضع حد للخلاف القائم

حيال مسار تطور التفاعلات التركية–الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة، ولاسيّما أنه في الوقت الذي واجه فيه الاعتذار الإسرائيلي مواقف داخلية متفاوتة، كان التعامل مع بمزيد من الإيجابية على الجانب التركي، حيث الإشادة بالدبلوماسية التركية، وبرزت العديد من التصريحات والآراء المؤكدة لنجاح أنقرة في «امتحان الأزمة» مع إسرائيل. وقد تجلى ذلك في كتابات العديد من الكتّاب والمحللين الأتراك، مثل: جنكيز كاندار، الذي أشار إلى أن مرحلة ما بعد الاعتذار الإسرائيلي تمثل «الوقت المناسب لاحترام الذات»؛ فيما أشار، أرهان باشيروت، إلى أن «الاعتذار الإسرائيلي لا يعيد الشرف لتركيا وحسب، ولكنه دليل أيضًا على أنها أصابت في هذه الحالة، بما أظهر قوتها الإقليمية». هذا بينما اكتظت العديد من المدن التركية باللافتات، التي تحمل عبارات من قبيل «شكرًا أردوغان لقد أعدتَ لنا الكبرياء».

فى حقيقة الأمر هناك العديد من العوامل التي أسهمت في الاعتذار الإسرائيلي لتركيا. وهذه العوامل لا تتعلق بإسرائيل وحدها، ولكن هناك ما يرتبط منها بأنقرة، ومنها أيضًا ما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيتم الحديث عنه لاحقًا.

كما أفضت الثورات العربية وما تبعها من تطورات منذ بدايتها ووصولًا إلى ما هي عليه في الوقت الراهن، إلى ازدياد الحضور التركي في المشهد الإقليمي، وترسيخ وجوده لا كلاعب يتطلع للعب أدوار مركزية، وإنما كطرف في معادلة موازين القوى الإقليمية، فبعد ثورة 25 يناير في مصر كانت تركيا أول دولة تدعو الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى التنحي، ثم اضطلعت بدور مركزي في الأزمة الليبية من خلال طرح مبادرة لحل الأزمة سلميًّا وعبر دعم جهود حلف الناتو لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي. ورغم أن تركيا ساندت نظام الأسد في بدايات الثورة السورية من خلال إطلاق المبادرات الداعية إلى الحوار والشروع الفوري في عمليات إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي، إلا أن عدم استجابة نظام البعث السوري، حَول الأسد من «حليف» إلى «عدو» يجب إزاحته عن الحكم، وأصبحت تركيا القاعدة الخلفية التي تساند المعارضة السورية وتستضيفها، بل أضحت أنقرة بمرور الوقت مركز المحور الإقليمي الجديد الذي يقود الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

تطورات الأحداث على الساحة السورية أسهمت -وبشكل فعال- في تعزيز العلاقات التركية - الأمريكية، ليس فقط بفضل التنسيق السياسي والمخابراتي حيال الأحداث في سوريا، وإنما أيضًا إزاء الوضع في إيران، بما أدى من ناحية ثانية إلى تنامي القناعة لدى الأتراك مثلهم في ذلك مثل الكثير من الخبراء والقيادات في إسرائيل، بأن أنقرة لم تعد في حاجة إلى الأخيرة لدعم العلاقات مع واشنطن أو الاضطلاع بدور مركزي في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي أصيبت بالجمود من جراء سياسات حكومات اليمين الإسرائيلية.

وعلى جانب آخر، تشكّل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سوريا وإيران والعراق، حيث تشكّل الدول الثلاث تحديًّا كبيرًا للأمن القومي التركي بالنظر إلى كونها دول جوار جغرافي مباشر مع تركيا، هذا بالإضافة إلى توتر العلاقات مع روسيا التي تعدّ بدورها دولة جوار غير مباشر، وذلك بفعل تناقض المواقف وتباين المصالح حيال تطورات الملف السوري، وهي تطورات تحمل تحديات للأمن القومي التركي، لارتباطها بحركة اللاجئين السوريين الكثيفة تجاه الأراضي التركية، وسيولة أمنية على الحدود المشتركة مع سوريا (566 ميلًا أو 911 كم). هذا فضلًا عما ارتبط بذلك من تحديات وتهديدات تعلقت بالنشاط والاستهداف الكثيف للمواقع الحيوية التركية من قبل حزب العمال الكردستاني(8).

وعلى جانب ثالث، فقد كان من الواضح أن تركيا ترغب في قطع أي خطوط تواصل بين إسرائيل وحزب العمال الكردستاني، بما يدعم مبادرتها السياسية لإنهاء الصراع المسلح مع الحزب الكردي، بخاصة في ظل ما يتردد من آن لآخر عن وجود اتصالات سرية بين إسرائيل وجهات كردية كان من ضمنه ما

أفضت الثورات العربية وما تبعها من تطورات منذ بدايتها ووصولًا إلى ما هي عليه في الوقت الراهن، إلى ازدياد الحضور التركي في المشهد الإقليمي

كشفته مصادر إسرائيلية عن خطة وضعها وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان لاتخاذ خطوات ضد تركيا ردًّا على سياستها تجاه إسرائيل، إذ نقل راديو صوت إسرائيل عن هذه المصادر قولها «إن هذه الخطة تنص على التعاون الوثيق مع الأقلية الكردية التي تناضل من أجل إقامة دولة مستقلة خاصة بها في شرق تركيا بما في ذلك عقد لقاءات مع قادة الانفصاليين الأكراد»، مشيرة إلى أن الأكراد قد يطلبون الحصول على مساعدات عسكرية إسرائيلية بالتدريب والسلاح(9).

كذلك حاولت تل أبيب الاستمرار في سياسة التقارب مع أكراد تركيا، وهو ما جرى في أكثر من مناسبة، منها: ما ذكرته صحيفة، يديعوت أحرونوت، بشأن تدشين «القرية الإسرائيلية» التي تشتمل على 130 من المباني المحمولة التي تبرعت بها إسرائيل لإنقاذ الأتراك المتضررين من الزلزال، وأغلبيتهم من الأكراد، مشيرة إلى أنه في اطار دعم اسرائيل لأكراد تركيا، نظم طاقم من وزارة الدفاع الإسرائيلية برئاسة، ديفيد حين، ومارسيل أبيب، منسق المساعدات الإنسانية جولة تفقدية مع البروفيسور، محمد يوزر، بمحافظة «فان» جنوب شرق تركيا بعد مرور ثلاثة أشهر على الزلزال الذي ضرب شرق تركيا، وجاء رد الفعل التركي في حينه على الخطوة الإسرائيلية على لسان وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بأن المساعدة التي قدمتها إسرائيل لتركيا لمساعدة المنكوبين بعد الزلزال الذي ضرب محافظة «فان» في تركيا لا تؤثر في موقف تركيا «المبدئي» تجاه إسرائيل(10).، وظلت تركيا تراقب باهتمام محاولات التواصل الإسرائيلي مع الأكراد داخل حدودها إدراكًا منها أن هناك سعيًا متواصلًا من جانب الدوائر الإسرائيلية ذات الصلة لاستخدام هذه الورقة في مواجهتها والضغط عليها.

سعت أنقرة في الإطار ذاته إلى ضمان دعم واشنطن لأنقرة استخباراتيًّا، وذلك في مواجهة حزب العمال الكردستاني، إذا أخفقت مبادرة تسوية القضية سلميًّا، ولاسيّما بعدما أوقف الفرع الإيراني له كل عملياته حيال إيران، وأصبح يحظى بدعم سوري كامل من أجل استخدام الأراضي السورية كنقطة انطلاق لاستهداف الأراضي التركية، وهي ورقة مهمّة وظفتها دمشق في مواجهتها متصاعدة الحدة مع أنقرة. ويرتبط ذلك على جانب آخر، بمساعي أنقرة لتقليل حدة المواجهة مع إسرائيل على الساحة الدولية، في ظل الرغبة في عدم إثارة قضايا حقوق الإنسان في تركيا، والحيلولة دون مساندة اللوبي اليهودي في واشنطن للوبي الأرميني في الكونغرس الأمريكي، ولاسيّما مع قرب حلول الذكرى المئوية لما يطلق عليه الإبادة العثمانية للأرمن(11) .

أما إسرائيل فكانت هي الأخرى تتحسس خطى التقارب مع تركيا، وقد استندت

الآراء الإسرائيلية التي طالبت بضرورة الاعتذار لتركيا إلى استطلاعات الرأي التي باتت تساند هذا التوجه، فقد أجرى المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية (MITVIM)، استطلاعا للرأي العام في إسرائيل، ووجد وفق نتائجه التي أعلنت في سبتمبر 2012، أن غالبية الإسرائيليين يدعمون لأول مرة اعتذار إسرائيل لتركيا، وذلك في إطار اتفاق شامل ينهي حال التوتر التي تنتاب علاقات البلدين.

وعلى الصعيد الخارجي، فقد ارتبط الاعتذار الإسرائيلي لتركيا، بما واجهته إسرائيل من تحديات بسبب التغيرات والتحولات التي شهدها مسرح عمليات الشرق الأوسط، بفعل الثورات العربية وما ترتب عليها من تطورات أفضت إلى إثارة العديد من التهديدات الأمنية بالنسبة لإسرائيل، ولاسيّما في ظل تصاعد أدوار التيارات الإسلامية والسلفية في أغلب الدول العربية المجاورة جوارًا مباشرًا لإسرائيل، كمصر وسوريا والأردن والأراضي الفلسطينية. ودفع ذلك بضرورة «تطبيع» العلاقات مع تركيا كونها استطاعت منذ اندلاع الثورات الشعبية في بعض الدول العربية أن ترسخ دورها الإقليمي من خلال تدشين شراكات عديدة مع دول «الربيع العربي»، وعبر تقديم العون والدعم السياسي والاقتصادي إلى التيارات والأحزاب السياسية الصاعدة إلى الحكم في هذه الدول، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤهلها مستقبلًا للعب دور أساسي كوسيط إقليمي بين إسرائيل وبعض التيارات والقوى السياسية الصاعدة على الساحات العربية.

لذلك فإن تركيا تبدو وفق بعض التقديرات الإسرائيلية طريقًا مثاليًّا إذا ما أرادت إسرائيل تدشين خطوط تواصل واتصال دائمة مع الأحزاب والتيارات الإسلامية العربية لعدد من الأسباب، أهمها:

1. تتمتع تركيا بدرجة عالية من المصداقية لدى هذه التيارات، كونها اتخذت مواقف مساندة نسبيًّا للثورات العربية، وداعمة للأحزاب الإسلامية.
2. تعد تركيا «النموذج» الأقرب الذي تسعى إلى الاقتداء به، بما يجعل من تحسن العلاقات التركية-الإسرائيلية نموذجًا يمكن أن يساهم في تحفيز هذه التيارات على إجراء مراجعات بشأن العلاقات مع إسرائيل.
3. يعد ملف الجماعات الإرهابية محرّكًا أساسيًّا ودافعًا محوريًّا لإعادة توثيق العلاقات مع تركيا، ولاسيّما أن التعاون الاستخباراتي بين البلدين يشكل رافدًا أساسيًّا للتعاطي مع هذا الملف الذي بات يزعج الإسرائيليين، بسبب حالة الفراغ والضعف الأمني الذي تعاني منه عدد من دول الجوار كمصر وسوريا.
4. ثمة قناعات لدى بعض التيارات والاتجاهات في إسرائيل بأن التقارب التركي-الإسرائيلي من شأنه أن يزيد الخناق حول إيران ويضمن تعظيم الضغوط الدولية والإقليمية

حيالها، بما قد يدفعها إلى التفاوض لحل سلمي لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني.

5. المخاوف الإسرائيلية من قيام السلطات السورية بنقل أسلحة كيميائية إلى حزب الله في لبنان، ذلك أن إسرائيل تعدّ أن أي تطور في مسار الأزمة يفضي إلى هذا التوجه من شأنه أن يدفع باللجوء إلى

ثمة قناعات لدى بعض التيارات والاتجاهات في إسرائيل بأن التقارب التركي-الإسرائيلي من شأنه أن يزيد الخناق حول إيران ويضمن تعظيم الضغوط الدولية والإقليمية حيالها

الأدوات العسكرية من أجل وأد أي تحرك في هذا الإطار.

من جانبها عدّتْ بعض الاتجاهات السياسية في إسرائيل أن فتح صفحة جديدة مع تركيا يمكن أن يكون ضروريًّا ليس بشأن مستقبل ما يحدث في سوريا فحسب، وإنما أيضًا لما يمكن أن يحدث لإيران. وقد أشادت وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، بما شهدته العلاقات التركية-الإسرائيلية مؤخرًا من تطورات، معتبرة أن «إعادة الحوار الإستراتيجي بين البلدين يمكن أن يساعد إسرائيل في تشكيل معسكر للدول الأكثر اعتدالاً لمواجهة المتطرفين في سوريا وإيران»(12).

كذلك يجب لفت الانتباه إلى أن صانع القرار الإسرائيلي لم يتوقف طيلة فترة توتر العلاقات مع أنقرة في البحث عن مسارات بديلة خشية استمرار تأثير هذا التوتر في وضع إسرائيل ومكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما عبّرت عنه ورقة سياسية صدرت في شهر مارس 2014 عن منتدى هرتسليا التابع لمركز هرتسليا المتعدد المجالات، وشارك في كتابتها الباحثان في المركز المذكور أليكس مينتس وشاؤول شاي، وتعلق بمعالجة التحديات التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي، وأشارا فيها إلى أن التهديدات والتحديات التي نشأت جراء الهزة الإقليمية، والأزمة في العلاقات مع تركيا، والواقع المركب في أعقاب أحداث الربيع العربي، تستوجب من إسرائيل السعي إلى البحث عن فرص جديدة لإقامة تحالفات مع دول في الشرق الأوسط وخارجه في البلقان وفي شرق إفريقيا.

حددت الورقة الإسرائيلية ثلاث دوائر اهتمام إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، لدفع تحالفات رسمية وغير رسمية) :شرق حوض البحر الأبيض المتوسط: اليونان وقبرص ودول أخرى في البلقان، والمملكة السعودية، وجزء من دول الخليج)، وتأكيد أن مبادرة الجامعة العربية يمكن لها أن تشكل أساسًا لتعاون إقليمي، كما حددت وجوب السعي نحو: (شرق إفريقيا: أثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، أوغندا) الدول المسيحية في شرق إفريقيا التي تشعر بأنها مهددة من جانب الإسلام الراديكالي(13).

يعكس هذا التوجه فرضية أن إسرائيل وإن كانت تبحث عن مخرج من أزمتها مع أنقرة لكنها في الوقت ذاته تبحث من جانب آخر عن بدائل إقليمية لتركيا تمكنها من

الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، وضمان وجود مساحة تحرك لإسرائيل تتيح لها تنفيذ ما تريده خاصة فيما يتعلق بالارتباط بأطراف خارجية تمكنها من مواصلة متابعة الملف الإيراني. وعبر عن هذا التوجه وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان بقوله: «نحن على اتصال مع عرب (معتدلين)» وهو تعبير يستخدمه الإسرائيليون عادة في الإشارة إلى دول سُنية في الخليج وأجزاء أخرى بالشرق الأوسط تساند المصالح الأمريكية، وأضاف أنه لن تكون لديه مشكلة في زيارة السعودية أو الكويت، ومضى قائلًا «أمضيت بضع سنوات في الاجتماع والتحدث معهم، ما يعنيهم هو أن هناك بطاقة واحدة حمراء... هي إيران.(14)

البُعد الأمريكي في قرار استعادة العلاقات

كانت واشنطن هي الحاضن والضامن للعلاقات التركية-الإسرائيلية منذ نشأتها عام 1949، حتى إنها حرصت على تأمين حليفها الإسرائيلي وتحصين علاقاته الوليدة مع تركيا ضد تقلبات الزمن عبر اعتماد تل أبيب وسيطًا مهمًا بين واشنطن وأنقرة في كافة أوجه التعاون الإستراتيجي بينهما، ولاسيّما في شقه العسكري، كذلك كان للدور الأمريكي المتداخل في العلاقات التركية-الإسرائيلية أثر في انفراج العلاقات بين الجانبين، إذ ظلت واشنطن تلعب دور الوسيط الساعي لمد جسور الحوار بين أنقرة وتل أبيب، ولم تدخر جهدًا لإعادة الدفء إلى العلاقات وإعادتها لسابق عهدها، خاصة في ظل ما تشهدها المنطقة من تغيرات وتحولات خطيرة أهمها صعود ثم هبوط تيار الإسلام السياسي في مصر.

ظلت العلاقات التركية-الإسرائيلية بحسب المنظور الأمريكي علاقات ذات دلالات خاصة وإستراتيجية تعود بالنفع على الجانب الأمريكي بشكل أكبر مما تعود عليه بالشيء ذاته لباقي الأطراف؛ فبحسب برقية سربها موقع ويكيليكس في 13 أكتوبر 2009، كتبها السفير الأمريكي في تركيا،

إسرائيل وإن كانت تبحث عن مخرج من أزمتها مع أنقرة لكنها في الوقت ذاته تبحث من جانب آخر عن بدائل إقليمية لتركيا تمكنها من الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية

جايمس جيفري، قبل عدة أشهر من الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، قال فيها: «تتفق معنا وزارة الخارجية وهيئة الأركان العامة في تركيا أن العلاقة القوية بين تركيا وإسرائيل ضرورية للاستقرار الإقليمي، ويسعى رئيس الحكومة أردوغان إلى تعزيز اليمين السياسي المحيط به على حساب هذه العلاقة»(15).

في أعقاب حادثة مرمرة كان غضب الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، من أردوغان، ملحوظًا نتيجة لعدم استجابة الأخير لخطوة الاعتذار التي تقدم بها رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عن حادثة السفينة مرمرة، بحيث يعيد تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل بشكل كامل. وإن لم يكن هذا هو السبب وحده، إذ كانت هناك أسباب أخرى،

من بينها توجيه أردوغان أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة مباشرة بأنها تستخدم جماعة فتح الله غولن لكي تضعف سلطته والإطاحة به. وهدد أردوغان علنًا السفير الأمريكي في أنقرة فرنسيس ريكياردوني بأنه قد يكون شخصًا غير مرغوب فيه على الأراضي التركية، وكذلك ما حدث من توتر على خلفية الاتصال الهاتفي الذي جرى بين أوباما وأردوغان في 19 فبراير 2014 وطلب فيه أردوغان تسليم غولن إلى الحكومة التركية، غير أن أوباما رفض ذلك، فضلًا عن أن التوتر الأمريكي-التركي ليس جديدًا، فقد بدأت بوادره منذ مايو 2013 عندما التقى أردوغان وأوباما في البيت الأبيض، وهو الأخير منذ ذلك الحين بين الرجلين، حيث طلب أوباما من أردوغان أن يتخلى عن توفير الدعم لتنظيم القاعدة وتسهيل عبور مقاتلي التنظيم عبر تركيا إلى سوريا. ولم يعط أردوغان أي جواب حاسم لهذا الطلب(16).

وبحسب بعض المحللين فإن هناك عوامل كثيرة تسببت في الموقف الأمريكي السلبي من أردوغان شخصيًا، أبرزها، تعرض سياسة أردوغان الخارجية في الشرق الأوسط لضربات قوية، مما أوقع تركيا في عزلة عن معظم دول المنطقة، وهو ما جعلها غير قادرة على لعب دور يخدم السياسات الأمريكية في المنطقة، ومن ثَمّ تحتاج تركيا إلى تغيير في سلطتها السياسية بما يعيد خيوط الدور التركي إلى المنطقة(17).

كانت واشنطن هي الحاضن والضامن للعلاقات التركية-الإسرائيلية منذ نشأتها عام 1949، حتى إنها حرصت على تأمين حليفها الإسرائيلي وتحصين علاقاته الوليدة

فيما يتعلق بدور واشنطن في إعادة الدفء للعلاقات التركية-الإسرائيلية، بدا أن هناك دورًا حاسمًا تلعبه الإدارة الأمريكية في حث المصالحة بين تركيا وإسرائيل على خلفية الأزمة السورية من ناحية وأزمة القرم من ناحية أخرى. حيث جرت طوال العام الماضي اتصالات بين تركيا وإسرائيل برعاية أمريكية لإنهاء الأزمة بينهما. ونشرت صحف إسرائيلية أن عرقلة الاتفاق باتت في الجانب الإسرائيلي، حيث لم يضع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، توقيعه النهائي على مسودة اتفاق المصالحة الذي توصل إليه طاقم مشترك. وهذا ما قاد أردوغان مؤخرًا إلى معاودة شن الحملات على إسرائيل وإعلان أن الاتفاق لن يكون من دون تعهد إسرائيل كتابيًّا بفك الحصار عن غزة، ولكن الرئيس الأمريكي باراك أوباما شخصيًّا عاد وتحدث في الأمر مع كل من أردوغان ونتنياهو بعد عام تقريبًا من توسطه في مكالمة اعتذار نتنياهو لأردوغان، والتي فتحت الطريق أمام التسوية.

ويشير معلّقون إلى أن واشنطن باتت تشعر بحاجة أكبر إلى تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل في ظل أزمة القرم التي لا ترى لديها حلولًا لها سوى ممارسة الضغوط الاقتصادية. وتشكل تركيا حلقة بالغة الأهمية في الضغط الاقتصادي على روسيا خصوصًا في مجال الطاقة.

كما قامت واشنطن بجهود دبلوماسية في سبيل المصالحة، وصدر على الجانب الأمريكي تصريحات متكررة في هذا الصدد، منها دعوة

وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، كلًّا من تركيا وإسرائيل إلى إتخاذ خطوات نحو المصالحة الدبلوماسية التي توسط فيها أوباما في مارس 2013 والتي تعدّها واشنطن مركزية بالنسبة إلى استقرار الشرق الاوسط، وقال كيري في أثناء زيارة له إلى إسطنبول إن العلاقات بين تركيا وإسرائيل «حاسمة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط» وأنه يهدف الى دفع المصالحة بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة التي تعدّ تلك العلاقة حيوية لاستقرار الشرق الأوسط، وقال كيري في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره التركي أحمد داوود اوغلو: «لا بد من تنفيذ بند التعويض في هذه الترتيبات، ومن عودة الدبلوماسيين ومن إقامة علاقة بين البلدين»(18).

كما عدّ معهد brookings البحثي الأمريكي، أن استمرار محادثات التعويض مع إسرائيل، تعكس التحدي الحقيقي في قدرة الحكومة التركية على تليين موقف مؤسسة الإغاثة التركية الإنسانية، والمتشددين داخل حزب العدالة والتنمية، وأسر الضحايا تجاه حصار غزة مع الانتباه لمصالح تركيا الجيوسياسية الفورية، وكذلك تأكيد أن التحولات في ميزان القوى في المنطقة فيما يتعلق بالثورات العربية والأزمة السورية مؤخرًا دفعت بتركيا إلى إعادة تقييم موقفها تجاه إسرائيل، وأن اعتماد البراغماتية أو الواقعية من الجانبين التركي والإسرائيلي لحل خلافاتهما سيعود عليهما بفائدة كبرى لمعالجة التحديات الأمنية والإنسانية المتزايدة المترتبة عن الأزمة السورية، فضلًا عن تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين في قطاع غزة، وستكون هذه الفائدة أكبر مما لو أخفقت المفاوضات بين البلدين. داعيًا الإدارة الأمريكية لتعزيز هذه البراغماتية، وأن ذلك ليس من شأنه تحسين العلاقات الإسرائيلية-التركية فحسب -والذي هو هدف رئيس للولايات المتحدة- ولكن أيضًا البدء بالتعاون بشكل ملموس لمعالجة الأزمة السورية الآخذة في التوسع، وأنه لا يمكن أبدًا إغفال إدراك واشنطن مسألة وجوب العمل على «تصفير» مشكلات تركيا، أوما يعرف بـ(Zero problems)، فنظرًا إلى أهمية الدور التركي في حسم الصراع السوري، اتجهت واشنطن إلى مساعدة تركيا على «تصفير» مشكلاتها وخاصة مع الأكراد، وإسرائيل، حيث مارست دورًا ما في تحفيز حزب العمال الكردستاني على إصدار «إعلان تاريخي» لوقف النار مع تركيا مقابل أن تبدي الأخيرة مرونة في الانفتاح على إسرائيل، إذ رعى أوباما اعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لنظيره التركي رجب طيب أردوغان(19).

وعلى ما يبدو بحسب بعض المراقبين فإن النزاع الذي يدور في سوريا كان العامل الرئيس الذي دفع إسرائيل وتركيا، مع تدخل الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لإنهاء الخلافات بينهما، إلا أنهما لا يزالان بحاجة إلى مزيد من الوقت لإعادة الثقة بينهما، حسب ما يقول معلّقون. وقالت التحليلات التي

بدا أن هناك دورًا حاسمًا تلعبه الإدارة الأميركية في حث المصالحة بين تركيا وإسرائيل على خلفية الأزمة السورية من ناحية وأزمة القرم من ناحية أخرى

على ما يبدو بحسب بعض المراقبين فإن النزاع الذي يدور في سوريا كان العامل الرئيس الذي دفع إسرائيل وتركيا، مع تدخل الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لإنهاء الخلافات بينهما

نشرتها الصحف الإسرائيلية إن العمل على إنجاز هذا التقارب كان جاريًا بين البلدين منذ سنوات، وما سرّع التوصل إليه هو التطورات في سوريا وتدخل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري(20).

كما صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو أن الأزمة تزداد سوءًا كل دقيقة في سوريا، معتبرًا أن الخطر الأكبر هو ترسانة دمشق من الأسلحة الكيميائية التي قد تقع في أيدي المتطرفين الإسلاميين. لذا فمن المهمّ أن تتمكن تركيا وإسرائيل اللتين تجاوران سوريا، من التواصل مع بعضهما بعضًا. فيما يرى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز أن لدى تركيا وإسرائيل «ألف سبب» يدعوهما إلى استعادة علاقاتهما الجيدة بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا. وقال بيريز في حديث لقناة سي.إن.إن-تورك الإخبارية التركية: «أستطيع أن أجد ألف سبب وسبب لأن تستعيد تركيا وإسرائيل صداقتهما. ولا أستطيع أن أجد سببًا واحدًا لكي لا يكونا صديقَين». ووصف بيريز الأزمة الدبلوماسية التي نجمت عن مقتل الناشطين الأتراك في هجوم فرق خاصة إسرائيلية على أسطول المساعدات الإنسانية الذي كان يريد كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو 2010 بـ«سوء التفاهم». بينما رأت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية أن الموضوع السوري كان أيضًا العامل الحاسم بالنسبة إلى تركيا في التقارب مع إسرائيل، يليه الضغط الأمريكي؛ وكتب المحلل السياسي ناحوم بارنياع في الصحيفة يقول: «إن أردوغان قام بتليين موقفه، ولكن ليس بسبب كيري، بل بسبب الأسد». وتابع «الدول الثلاث تشعر بقلق عميق من إمكانية انتقال الأسلحة السورية المتقدمة -وأهمها الأسلحة الكيميائية- إلى أيدي حزب الله وجماعات الجهاد العالمية».

من جانبه اعترف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يعكوف عميدرور الذي لعب دورًا رئيسًا في الجهود الإسرائيلية لرأب الصدع بين الدولتين، بأن الأسلحة الكيميائية السورية كانت عنصرًا كبيرًا في التوصل إلى اتفاق مصالحة مع تركيا. وقال في حديثه للقناة التلفزيونية الثانية الإسرائيلية: «ثَمّة بيننا وبين تركيا دولة تملك أسلحة كيميائية وتتداعى، وقد تكون استخدمت أسلحة كيميائية مع قدرات مدمرة قد تنتشر في كل المنطقة». وأضاف: «كلما كان هنالك تنسيق أكثر بيننا وبين الأتراك، فإنه سيكون من الأسهل التعامل مع المشكلة التي قد تندلع غدًا». ونفى المسؤول الإسرائيلي أن يكون ذلك حدث بسبب الضغوطات الأمريكية، مؤكدًا أنها كانت فكرة إسرائيلية. وسرد قائلًا: «ساعدنا الأمريكيون في تنفيذ هذه الفكرة مع الأتراك. لقد كانت هنالك محادثات بيننا وبين الأتراك منذ وقت طويل».

وبالاضافة إلى تطوير التنسيق مع تركيا أشار عميدرور إلى أن الدولة العبرية كانت تبحث عن «حرية أكبر في التصرف» في الشرق الأوسط، وأن تركيا هي الهيئة الرئيسة التي تمنع توثيق التعاون مع الناتو الذي تريده

إسرائيل؛ مؤكدًا أن ذلك سيتغير مع حل الخلافات العالقة بين البلدين. وتابع قائلًا: «هذه البداية. الآن يتوجب علينا الجلوس معًا، ووضع التفاهم والبدء بتطبيقه على أرض الواقع ببطء، ولكن بثبات، ولنرَ كيف يتطور؟». ويرى معظم المعلقين أنه بعد عودة السفراء ودفع إسرائيل للتعويضات للضحايا فإن العمل الحقيقي للمصالحة سوف يستغرق وقتًا(21).

وعلى الرغم من أنه لا يوجد لإسرائيل وتركيا غير قليل من المصالح الإستراتيجية المشتركة في الشرق الأوسط، فإن تركيا ما تزال بحاجة إلى إسرائيل لكونها ممرًّا نحو الغرب وأمريكا، وإسرائيل ما تزال ترى في علاقاتها مع تركيا جسراً مع الشرق، بصفتها دولة إسلامية كبرى في المنطقة. ويُفترض احتساب عامل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية التي تحتاجها تركيا في المواجهة مع القوى الكردية، وفي بناء القوة التركية الشاملة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الضغوط الأمريكية على الطرفين لإنهاء الأزمة بينهما بأي ثمن؛ لأسباب تتعلق بالتوجهات الأمريكية إزاء المنطقة وبالتطورات الجارية فيها، فإن احتمال الوصول إلى قطيعة كاملة بين البلدين لن يكون واردًا. وقبل المجازفة بتحديد «النهاية»، يتعين الانتباه إلى أن الأزمة ما تزال مفتوحة على مستجدات تستدعي المتابعة(22).

مسارات المستقبل

بدا واضحًا من تسارع الخطى ومن مسار الأحداث الدولية والإقليمية أن حكومتَي أردوغان ونتنياهو مستعدتان لإعطاء الأولوية لمصالحهما الإستراتيجية قبل أي اعتبارات أخرى. ويكمن التحدي الحقيقي أمام عودة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سيرتها الأولى في قدرة البلدين على بلورة صيغة ملائمة من الحلول الوسط تكفل تحريك القضايا الخلافية العالقة بينهما، بالشكل الذي يطوي من الضمانات ما يقلص من كلفة تمريرها على مختلف الصعد إلى مستوى يمكن احتماله، كما يضمن لأنقرة وتل أبيب حماية وتعظيم مصالحهما الإستراتيجية على جميع المسارات(23).

كذلك باتت النخبة في إسرائيل تدرك أن تركيا دولة محورية وقوية في الشرق الأوسط تزداد مكانتها ويتعزز دورها ونفوذها في المنطقة عامًا بعد آخر. وتدرك أيضًا أن تركيا تمتلك عددًا مهمًّا من الأوراق، علاوة على تلك التي استعملتها، للضغط على إسرائيل للاستجابة للمطالب التركية(24).

إن واقع العلاقات والمصالح التركية-الإسرائيلية، تشير إلى أن تأثيرات الأزمة الحالية ستكون محدودة للغاية، وذلك للعديد من الأسباب، أهمها:

- الدور الأمريكي الساعي لتقليل تلك التوترات وحصرها في أضيق نطاق، وذلك بسبب الثورات العربية التي تزيد من أهمية تركيا كحليف إستراتيجي لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن معظم حلفاء أمريكا الآخرين يمرون بظروف أضعفتهم وجعلتهم ينكفئون على أنفسهم، مما يجعل الاعتماد الأمريكي عليهم صعبًا.
- حالة عدم الاستقرار في الوطن العربي، تجعل إسرائيل في حاجة لحليف إستراتيجي قوي في منطقة الشرق الأوسط، وتعدّ تركيا هي الحليف الأقرب لإسرائيل في المنطقة، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان على

تركيا ما تزال بحاجة إلى إسرائيل لكونها ممرًا نحو الغرب وأمريكا، وإسرائيل ما تزال ترى في علاقاتها مع تركيا جسراً مع الشرق، بصفتها دولة إسلامية كبرى في المنطقة

إسرائيل التضحية بعلاقاتها بتركيا، حتى وإن كانت تسعى لإيجاد بديل لها يتمثل في اليونان أو قبرص(25).

على ضوء ذلك تبين أن العلاقات التركية-الإسرائيلية تسير باتجاه عدة سيناريوهات متوقعة يمكن أن تسفر الأيام والأشهر القادمة عن تبني واحد منها.

السيناريوالأول - تحسّن العلاقات:

يسود اعتقاد بأن لدى تركيا رغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ولاسيّما أن إسرائيل مازالت تمتلك العديد من المقومات التي تمنحها بعض الأهمية بالنسبة لتركيا في هذا المجال، بالنظر إلى نفوذها داخل الإدارة الأمريكية، ووجود أصدقاء كثيرين لها داخل الاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك مصلحة تركية في تأكيد أن ما يتردد في بعض الدوائر الأكاديمية والسياسية في الغرب حول سيطرة التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية على السياسات الداخلية والخارجية لتركيا، وسعي الحزب إلى أسلمة المجتمع التركي والانضمام إلى محاور معادية في المنطقة للمصالح الغربية. هو استنتاج غير صحيح ولا تدعمه أدلة قوية. ومن شأن تحسّن علاقات تركيا بإسرائيل بعد الأزمة الأخيرة أن ينهي إلى الأبد صحة هذه المقولات.

فضلًا عن رغبة أنقرة في استعادة قدرتها على ممارسة دور الوسيط في أهم وأخطر قضايا الاستقرار الإقليمي، وهي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي. كما أنه بدون علاقات جيدة مع إسرائيل ستتحول علاقة تركيا بحماس إلى عبء سياسي، حيث تراهن أنقرة على إقناع الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بأن علاقتها مع حركة حماس يمكن أن تؤدي إلى تليين قناعتها وإدخالها في عملية التسوية بدلًا من النظر إلى مثل هذه العلاقات على أنها محاولة لتخفيف الضغوط الدولية والإقليمية على حماس وتشجيع على تخريب عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

ولا يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لإسرائيل، فمن ناحية، ترى إسرائيل أن استعادة العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى مستواها الطبيعي سوف يحجم كافة المحاولات الساعية لعزلها دوليًا وإقليميًا، خاصة أن تركيا قد لعبت من قبل دور الوسيط في إقامة إسرائيل لعلاقات دبلوماسية مع عدد من الدول الإسلامية في آسيا. كما أن استعادة مستوى العلاقات مع تركيا سوف يقلل رمزيًا من محاولات تشويه صورة إسرائيل في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي باعتبارها دولة غير مقبولة بسبب احتلالها وقمعها لشعب آخر، وأن احتلالها للأراضي الفلسطينية لا يحول دون النظر إليها على أنها دولة طبيعية.

من ناحية أخرى، ترى إسرائيل أن استعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا قد يقود إلى العودة للتعاون العسكري الذي يتضمن بيع السلاح إلى تركيا وإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، كما

يرتب أيضًا العودة إلى استخدام المجال التركي كفضاء لتدريب المقاتلات الإسرائيلية وتشغيل محطات التجسس التي أقامتها إسرائيل في الأراضي التركية منذ سنوات طويلة لمراقبة ما يجرى داخل إيران وسوريا(27).

السيناريو الثاني- استمرار التوتر:

على الدوام بدا أن السيناريو الأقرب للتحقق هو «العلاقات المقننة» بين تركيا وإسرائيل بما يحقّق المصالح المشتركة الضرورية بينهما؛ بمعنى أن يتم «تقليص» هذه العلاقات دون «إلغائها»، وهو ما قد يتمثل في وقف صفقات اقتصادية أو مناورات عسكرية. وبالفعل، جمّدت تركيا في منتصف يونيو 2010 ستة عشر اتفاقًا مع الحكومة الإسرائيلية، تتضمن صفقات بعدة مليارات من الدولارات، في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية. كما قامت بإلغاء المناورات الجوية العسكرية المشتركة مع تل أبيب، وفرضت حظرًا جويًّا على الطيران العسكري الإسرائيلي، ومنعته من التحليق فوق أراضيها.

ويرى كثير من الخبراء أن «التوتر» سيظل هو السمة الغالبة على العلاقات التركية الإسرائيلية، وذلك بصرف النظر عن تطورات أزمة أسطول الحرية سلبًا أو إيجابًا، ذلك أن الأزمة التي بين أنقرة وتل أبيب أعمق من حادث مرمرة، الذى هو في الحقيقة ليس سوى أحد تجليات الأزمة.

فالسبب الحقيقي لتأزم العلاقات التركية-الإسرائيلية هو السياسة الخارجية الإقليمية الجديدة لتركيا التي تتناقض على طول الخط مع السياسة اليهودية، لأنها تكسر العزلة الدولية المفروضة على كل من دمشق وطهران، وتقوّي موقفهما التفاوضي في الملفات الشائكة التي تهمّ كلا البلدين: الملف النووي الإيراني، والمواجهة مع الولايات المتحدة، وملف السلام على المسار السوري الإسرائيلي. كما تحبط هذه التوجهات التركية الجديدة التخطيط الإسرائيلي لعزل المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد)، والمقاومة اللبنانية (حزب الله) بحرمانها من الدعم السوري والإيراني.

ومثل هذه التحولات تتناقض مع الرغبات والسياسات اليهودية.

فما يزعج الدوائر اليهودية من تركيا هو أن توجهاتها الجديدة تجاه المنطقة، وتدخلها المتنامي في قضاياها الشائكة، تفتح أفقا جديدًا لقوى الممانعة المناهضة للمشروع الأمريكي/ الصهيوني، بعد أن ظنت السياسة الأمريكية-

يبدو أنّ السيناريو الأقرب للتحقق هو«العلاقات المقننة» بين تركيا وإسرائيل بما يحقّق المصالح المشتركة الضرورية بينهما؛ بمعنى أن يتم «تقليص» هذه العلاقات دون «إلغائها»

الصهيونية أنها نجحت في فرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فخروج السياسة التركية إلى ما وراء الأناضول هو المشكلة الإستراتيجية الكبرى لقوى الهيمنة الصهيونية والأمريكية. والحل الأمثل لهذه المشكلة من المنظور الإسرائيلي/ الأمريكي هو في إعادة تركيا مرة أخرى إلى حيث كانت على مدى ثمانية عقود؛ أي أن تقتصر على كونها دولة هامشية على أطراف القارة الأوروبية العجوز، وذراعًا أمنية لحلف الأطلسي، وفق مفاهيم الحرب الباردة. وهذا بالضبط ما لا ترضاه القيادة السياسية التركية في عهد حكومة العدالة والتنمية. فهذه القيادة تخطط بشكل منهجي منظم لتجاوز هذا الوضع، وتراه غير لائق بمكانة تركيا، وتسعى لتأسيس نظام إقليمي جديد، تكون هي قلبه النابض، وصانع السياسات الكبرى فيه، وتكون أيضًا هي نقطة الجذب الإستراتيجي للقوى الإقليمية به، معنى ذلك أننا أمام رؤيتين متضادتين:

- الأولى تراها تركيا لذاتها ولدورها الإقليمي وتسعى لوضعها موضع التطبيق منذ وصولها للسلطة في نوفمبر 2002.
- الثانية تراها قوى الهيمنة الصهيونية لتركيا، وترسم من خلالها «وضع تركيا» بما يحقق مصالح تلك القوى في المقام الأول.

ومِن هنا، نخلص إلى أن التوتر القائم، الذي يوصف بالأزمة بين تل أبيب وأنقرة، ليس مرده حادثة السفينة مرمرة (أسطول الحرية) وما تبعه من تداعيات، بل سببه التناقض بين الرؤيتين التركية والإسرائيلية، وما مرمرة سوى حادثة أدت إلى رفع مستوى التوتر إلى حدوده القصوى. ومن ثَمّ فإن استمرار تركيا في سياستها الخارجية الإقليمية الجديدة سيؤدي إلى استمرار التوتر في علاقاتها مع إسرائيل، بغض النظر عن كيفية انتهاء أزمة أسطول الحرية(28).

وفي إطار هذا السيناريو أكد أكاديميون أتراك من جامعة، قادير هاس، لوفد طلابي إسرائيلي أنه من المستبعد تحسن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب وعودتها على ما كانت عليه في السابق في الفترة القادمة طالما ظل طيب رجب أردوغان على رأس الحكومة التركية، الأمر الذي أكدته أيضًا مصادر في الجالية اليهودية بتركيا، وأشارت إلى أن وضع الجالية اليهودية هناك باتت في خطر داهم في حال استمرار اردوغان في منصبه.

أما عامير ربابورت خبير الشؤون الأمنية بمجلة «إسرائيل ديفنس» فيرى في تقرير له بأنه لا توجد بارقة أمل في أن تعود العلاقات

الأمنية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل إلى ما كانت عليه قبل أحد عشر عامًا موعد وصول أردوغان لسدة الحكم في تركيا، مشددًا على أن تركيا لن تعود لتكون الحليف الأمني الأكبر لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، والسوق رقم واحد للصناعات الأمنية الإسرائيلية. وأضاف أن المصالحة الأخيرة بين البلدين لا تعكس وجود منظومة علاقات جديدة بينهما، لأنها تحققت فقط لتلاقي مصالحهما على ضوء التغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في الفترة الاخيرة.

فى سياق تقريره المشار إليه أكد ربابورت أن من المفارقات أن يقوم وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعالون، أحد المعارضين بشدة للإملاءات التركية في قضية السفينة مرمرة، بإدارة الاتصالات مع المسؤولين الأتراك في كل من جنيف ونيويورك وفي عواصم عالمية أخرى للتوصل إلى تسوية بين البلدين. منوهًا إلى أن تغير الظروف الإقليمية هي التي دفعت الأتراك لإبداء مرونة في مواقفهم حيال إسرائيل لإنهاء الخلافات معها. من بين تلك الظروف الأوضاع في سوريا، خاصة وأن هيئة الدفاع الإسرائيلية قد أوصت حكومة تل أبيب بضرورة الإسراع إلى إنهاء الأزمة مع تركيا، لتعزيز العلاقات والتنسيق الأمني مع أنقرة. في ختام تقريره أكد الكاتب الأمني الإسرائيلي أن مستقبل العلاقات بين تل أبيب وأنقرة لن تعود لسابق عهدها؛ لأسباب داخلية تركية، من بينها تراجع قوة الجيش التركي وتأثيره في مجريات الأمور في البلاد، وتحول تركيا من النظام العلماني الذي أسسه أتاتورك، إلى جمهورية إسلامية تُبنى على يد أردوغان، وهي الجمهورية التي تقام على أساس رؤية جماعة الإخوان المسلمين.

نتائج الدراسة

وفق المعطيات السابقة يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

1. استطاعت إسرائيل أن تتعاطى مع الموقف التركي المتصلب عبر إستراتيجية «التطور التدريجي»، وذلك من خلال محاولة «إذابة الجليد» بين البلدين، عبر الإدلاء بتصريحات تشير إلى احتمال التوصل إلى صيغة توافقية لإنهاء حال التوتر في العلاقات، وذلك انطلاقًا من التقدير الإسرائيلي لأهمية تركيا وفاعلية دورها المركزي في الإقليم وفي ضوء المتغيرات الطارئة والمتسارعة، وهو ما هيأ الرأي العام الإسرائيلي إلى القبول بالاعتذار، بل وتأييده طالما أن المصلحة العليا لإسرائيل، تقتضي إعادة توطيد العلاقات مع تركيا. وقد جعلت إسرائيل من التعاون الاقتصادي بالتوازي مع ذلك مسارًا منعزلًا عن مسارات العلاقات في شقيها الأمني والسياسي، بما جعل منه حافزًا على إعادة العلاقات، وتأكيدًا لأهمية هذه العلاقات بالنسبة للطرفين.

المشكلة من المنظور الإسرائيلي/الأمريكي هو في إعادة تركيا مرة أخرى إلى حيث كانت على مدى ثمانية عقود؛ أي أن تقتصر على كونها دولة هامشية على أطراف القارة الأوروبية العجوز، وذراعًا أمنية لحلف الأطلسي

2. إقدام إسرائيل على الاعتذار لتركيا بعد ممانعة دامت ثلاث سنوات يمثل «خيارًا إجباريًّا» بسبب صعود قوة تركيا الاقتصادية والعسكرية، وتمدد نفوذها على ساحة الإقليم، وتحولها إلى لاعب يحظى بحضور وتقدير دولي متصاعد. وعلى جانب آخر فإن تأخر الاعتذار الإسرائيلي رغم توالي المفاوضات السرية بين الطرفين، ارتبط من ناحية بطبيعة المعادلة الداخلية في إسرائيل، ومن ناحية أخرى بطبيعة المحدد الخارجي بالنسبة لتركيا. ذلك أنه فيما رفضت الأخيرة أي تنازل عن مطالبها، باعتبار أن ذلك يتعلق بـ«الكرامة الوطنية التركية».

3. على الرغم من أن تحسّن العلاقات التركية-الإسرائيلية في شقّها السياسي تعلّق وفق المعطيات السابقة بتقديم إسرائيل اعتذارًا رسميًّا إلى تركيا، فإنه من المرجح أن تتزايد الروابط المشتركة في شقها الاقتصادي والتجاري تدريجيًّا. كما أنه من المرجح في حال عدم تحسن العلاقات، خلال الفترة المقبلة

تغير الظروف الإقليمية هي التي دفعت الأتراك لإبداء مرونة في مواقفهم حيال إسرائيل لإنهاء الخلافات معها

أن يتجه كلا الطرفين إلى توثيق علاقتها مع شركاء جدد، في محاولة من قبل كل طرف للضغط وحصار الطرف المقابل، وهي إستراتيجية اتبعت من قبل الطرفين خلال الأعوام الأخيرة.

4. يبدو من الصعب، وفق المعطيات الراهنة، تصور عودة العلاقات العسكرية سريعًا إلى سابق عهدها، فالتعاون في هذا المجال قد يكون على نحو متدرج وبطيء نسبيًّا، ومع ذلك فإن أي تطور إيجابي على هذا المسار لن يقود إلى علاقات وثيقة كتلك التي وسمت العلاقات في الماضي، حيث استفادت إسرائيل كثيرًا من المناورات المشتركة مع تركيا، والتي مكنت الطيّارين للتدريب على سيناريوهات تشمل التخطيط لشن هجمات على أهداف بعيدة، مثل المنشآت النووية في إيران. ولكن منذ ذلك الحين، تمّ العثور على مواقع بديلة كالتدريب في اليونان وبلغاريا ورومانيا.

5. قد يكون أحد المحددات الأساسية في ذلك لا يرتبط بتركيا فحسب، وإنما بإسرائيل أيضًا، ذلك أن العلاقات الوثيقة بين الاستخبارات التركية والإيرانية، قبل توتر العلاقات بين الجانبين (أنقرة وطهران) بفعل الثورة السورية، قد يجعل إسرائيل تتخوف من تسريب أي معلومات حساسة لطرف ثالث، خصوصًا في ظل التطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات التركية-العربية، خلال السنوات الأخيرة.

6. يمكن توقع أن تقتصر أية تطورات إيجابية في هذا الإطار على تجديد عمليات التدريب المشتركة، بقيادة الولايات المتحدة، وعودة أنشطة التدريب البحري فيما يخص عمليات الإنقاذ، مع استئناف متدرج وبطيء للصفقات العسكرية بين البلدين، والتي كانت قد جمدت تدريجيًّا منذ عام 2008.

7. نجحت الدبلوماسية التركية في تحقيق نصر كبير من خلال إجبار إسرائيل

على الاستجابة إلى كامل الشروط التركية، وهو الأمر الذي تتعامل معه أنقرة باعتباره «انتصارًا دبلوماسيًّا» غير مسبوق. ووفق المؤشرات الراهنة، فإن هذا قد يدفع تركيا إلى إبراز «الكبرياء الوطني» في تعاطيها مع إسرائيل، بما من شأنه أن يثير حفيظة ومعارضة القيادات الإسرائيلية، بما قد يؤثر في العلاقات التركية-الإسرائيلية، على نحو قد يجعل الولايات المتحدة فاعلًا مركزيًّا في الحفاظ على نمط العلاقات بين البلدين، لتبدو في بعض الأحيان أشبه بوسيط بين «أعداء» وليس «حلفاء»، وقد يكون ذلك مقصودًا من جانب تركيا لتأكيد أن علاقاتها مع الدول العربية، وحيال قضايا الإقليم المركزية لم تتأثر بطبيعة العلاقات مع إسرائيل، وبدا ذلك واضحًا من تعليقات وزير الاقتصاد الإسرائيلي وزعيم حزب المستوطنين «البيت اليهودي» نفتالي بينيت حين توجه إلى جنود الجيش الإسرائيلي على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي، مشيرًا إلى أنه هو وحزبه وكل الشعب الإسرائيلي يقف إلى جانبهم ويدعمهم في مواجهة الإجراءات التركية المعادية، وزعم قائلًا: «عليكم أن تعملوا كلّ ما في وسعكم من أجل حماية إسرائيل وسكانها، وأن أردوغان يبدو، منذ نشر الاعتذار، وكأنه يريد لإسرائيل أن تندم على الاعتذار، فهو يبذل كل جهد ممكن لمواصلة الاستفزاز ويدير حملة منظمة وفظة تهدد من جديد العلاقات الإسرائيلية-التركية».

8. عملية «التطبيع» بين البلدين على الصعيد السياسي أو العسكري قد تكون طويلة وشاقة، وكما قال سامي كوهين في صحيفة مليت التركية: «ففي الوقت الذي لن تهرول فيه أنقرة باتجاه إسرائيل، فإن الأخيرة لن تستجيب بسهولة إلى المطالب التركية الخاصة برفع الحصار عن قطاع غزة»، وهو ما أكده أيضًا الكاتب التركي المعروف إبراهيم كالين -كبير مستشاري رئيس وزراء تركيا- حين أشار في مقال نشرته جريدة زمان التركية إلى ضرورة أن يكون التفاؤل بشأن مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية مشوبًا بكثير من الحذر.

9. تجدر الإشارة إلى نقطتين من الأهمية بمكان فيما يخص الاتفاق المذكور: الأولى أن إعادة العلاقات بين الطرفين ليست بالضرورة شرًّا محضًا للقضية الفلسطينية، ولا تعني أن تركيا ستدير ظهرها للفلسطينيين وتكفّ عن دعمها لهم. ففي عالم السياسة، قد تفيد العلاقات مع العدو أحيانًا أكثر من مقاطعته، بافتراض استثمار هذه العلاقات السياسية والاقتصادية للضغط عليه، ولنا في ذلك عدة أمثلة، والثانية أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لا تعني عودة الحلف

استفادت إسرائيل كثيرًا من المناورات المشتركة مع تركيا، والتي مكنت الطيّارين الإسرائيليين للتدريب على سيناريوهات تشمل التخطيط لشن هجمات على أهداف بعيدة

القديم إلى سابق عهده، فالدم التركي الذي سال، والمحاكمات المستمرة ضد أربعة من كبار جنرالات الجيش «الإسرائيلي» في تركيا، وتغير عقلية الحكم وجهاز الاستخبارات التركية خصوصًا، والعامل الشخصي المتمثل في أردوغان، وتطوير تركيا لصناعاتها

العسكرية مؤخرًا، كلها عوامل تؤكد أن العلاقات التركية-الإسرائيلية لن تعود يومًا (على الأقل في المدى المنظور وتحت حكم العدالة والتنمية) لسابق عهدها، وتجعل من هذا الاتفاق اتفاق ضرورة أكثر منه اتفاق حلف.

10. الولايات المتحدة الأمريكية هي كلمة السر، التي تقف وراء عودة العلاقات الإستراتيجية بين كل من أنقرة وتل أبيب إلى سابق عهدها، والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، دفعت واشنطن لتكثيف جهودها من أجل رأب الصدع وحل الخلافات بين البلدين، بالشكل الذي يخدم في نهاية المطاف المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

المصادر والمراجع

(1) محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية-التركيّة في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ 21 نوفمبر،2012.
http://www.dohainstitute.org/824c--4f84-7889-release/67eff147b80acb37a6f9

(2) د.أميرة إسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية 2010--2013 مركز الدراسات الإقليمية/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية جامعة الموصل، العراق، بتاريخ 2014-03-04.
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=335

(3) إسرائيل تقدم نصًّا توافقيًّا إلى تركيا لإعادة العلاقات بينهما. صحيفة اليوم السابع المصرية، بتاريخ 26 مارس 2014.
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1578237#.U053zVWSyQZ

(4) محمود محارب، مرجع سابق.
http://www.dohainstitute.org/824c--4f84-7889-release/67eff147b80acb37a6f9

(5) تركيا وإسرائيل: إمكانية لبداية جديدة؟، سونر جاغبتاي وتايلر إيفانز، معهد واشنطن، بتاريخ 31 مايو2012.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-israel-potential-for-a-fresh-start

(6) تركيا أكبر ثالث مستورد من إسرائيل: ٪56 زيادة الواردات التركية من البضائع الإسرائيلية، موقع أفريكان مانيجر، بتاريخ 26-08-2013.
http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=20206

(7) موقع معهد mitvim
http://www.mitvim.org.il/en/

* أسس في مايو2011، كمركز أبحاث مستقل، بهدف إعادة تشكيل علاقات إسرائيل مع دول الشرق الأوسط وأوروبا والبحر المتوسط؛ وذلك من خلال الترويج لنماذج جديدة للسياسات الخارجية الإسرائيلية، وتعزيز الانتماء الإقليمي لإسرائيل، ودفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وفهم قضايا المنطقة، وكذلك بهدف جعل اعتبارات السياسة الخارجية أكثر وضوحًا في عملية صناعة القرار في إسرائيل.

(8)محمد عبد القادر خليل، بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا... إلى أين تتجه العلاقات؟، موقع قناة العربية، بتاريخ 4 أبريل 2013.
http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%9F.html

(9) إسرائيل تهدد تركيا بدعم الأكراد عسكريًّا، راديو صوت إسرائيل، بتاريخ 09 سبتمبر 2011
www.iba.org.il

(10) "يديعوت": افتتاح القرية الإسرائيلية لدعم أكراد تركيا، موقع البلد، بتاريخ 16.02.2012
http://www.el-balad.com/81650/ydyaot-afttah-alkryh-ale.aspx#sthash.QOe1B8iA.dpuf

(11) محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق.
http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D8%A7.aspx

(12) محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق.
http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D8%A7%D8%A7.aspx

(13) سعيد عياش، ورقة جديدة صادرة عن منتدى هرتسليا، تأملات في الحاجة إلى تحديث نظرية الأمن الإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، بتاريخ 25-3-2104.
http://www.madarcenter.org/mash_03-had_pdf/Al%20Mashhad%2025-3-2014.pdf

(14) من بينها السعودية والكويت... ليبرمان: إسرائيل تجري مباحثات سرية مع دول عربية لا تعترف بها، صحيفة الأهرام، بتاريخ 14-4-2014.
http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/479091/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81-%D8%A8%D9%87%D8%A7.html

(15) واشنطن تحمّل أردوغان مسؤولية توتر علاقة تركيا مع "إسرائيل"، موقع دي بي، بتاريخ 4/1/2011
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=68784

(16) بشير عبد الفتاح، إدارة أوباما والتوتر التركي الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 29/9/2011.
http://aljazeera.net/opinions/pages/5a1ca91d-1f8f-4d64-a6f3-aa619af30b36

(17) د. محمد نور الدين، عواصف في سماء أنقرة، صحيفة الشرق القطرية، بتاريخ 12-04-2014.
http://www.al-sharq.com/news/details/227811#.U0vJPPl_uCk

(18) حلمي موسى، إسرائيل وتركيا على أبواب المصالحة، صحيفة النهار اللبنانية، بتاريخ تاريخ 27-03-2014
http://www.assafir.com/AuthorArticle/343765/Article/5

(19) الخبير التركي Kemal Kirişci، قد تكون البراغماتية محرك العلاقات الإسرائيلية-التركية، معهد بروكينجز البحثي الأمريكي، تقرير بتاريخ 14 مايو2013.
http://www.brookings.edu/ar/05/research/opinions/2013/14-israeli-turkish-ties-kirisci

(20) محاور إستراتيجية، واشنطن لحسم الصراع في سوريا، وحدة الدراسات الإقليمية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في القاهرة، 11 أبريل 2013.
http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

html.82%D8%B4%D8%B1%D9
(21) الأزمة السورية دفعت اسرائيل وتركيا إلى تسوية خلافاتهما، صحيفة الحياة الفلسطينية، بتاريخ 25/03/2013.
http://www.alhayat-j.com/pdf/2013/3/25/page24.pdf
(22) إبراهيم عبدالكريم، أزمة العلاقات التركية-الإسرائيلية: حدودها وآفاقها- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بتاريخ 15 سبتمبر 2011.
http://ecssr.ac.ae/ECSSR/print/FeatureTopic/Ibrahim_Abdel_Karim/FeatureTopic_1441.xml?lang=ar&ftId=
(23) بشير عبد الفتاح، تركيا وإسرائيل... المصالح أولاً، الجزيرة نت، بتاريخ 9-2-2014
http://aljazeera.net/opinions/pages/888b619a-72ff-4628-8b32-96639afcedea
(24) محمود محارب، مرجع سابق.
(25) د.أميرة إسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية، 2010--2013 مركز الدراسات الإقليمية/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية جامعة الموصل،العراق، بتاريخ 2014-03-04.
http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=335
(26) سعيد عكاشة،محمد عبد القادر العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام؟، كراسات إستراتيجية، القاهرة
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=716899&eid=5303
(27) فاتن نصار، تركيا وإسرائيل: محددات المستقبل،السياسة الدولية، أكتوبر 2010.
http://ahramdigital.org.eg/Policy.aspx?Serial=362593
(28) محمد عبد القادر خليل،بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا... إلى أين تتجه العلاقات؟، موقع قناة العربية، بتاريخ 4 أبريل 2013.
http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%A6%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%A5%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%9F.html%82%D8%A7%D8%AA%D8%9